

تحليل الحدود النحوية عند ابن طولون في شرح الألفية وتأثرها بالمنطق الأرسطي

د. هشام فالح حامد

جامعة سوران / كلية الآداب

الحمد لله الذي بنور رحمته تطمئن القلوب، وبفيض قدرته ترتفع النفوس والهمم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: لا شك إن علم النحو واحد من العلوم التي حافظت على أسس العربية، لا سيما بعد اختلاط الألسن، وفساد اللسان العربي، وإن إطلالة واحدة على تاريخ هذا العلم، تبين مدى اهتمام العلماء بهذا العلم ومدى تطوره من ناحيتي الجمع والتنظير. ومن هنا تعددت المناهج واختلفت الآراء، التي نوعت هذا الدرس وأعطته من المرونة ما يجعل هذا الرأي مرضيا في مدرسة وممنوعا في أخرى، مع أنني أزعم أن لكل نحوي روحه الخاصة وفكره المستقل، الذي يتناول فيه هذا العلم، فيضفي عليه من ثقافته وعقيدته وفلسفته، إلا أن السمات المشتركة بينهم واضحة المعالم بينة القسامات. ولقد اهتم النحاة بمسائل الخلاف النحوي قديماً وحديثاً، ومنها مسألة الحدود النحوية، التي كانت ميدانا من ميادين فروسية هذا العلم. الذي عمد فيه النحاة إلى إبراز مكانة الحد النحوي المتميزة، وجعله علما قائما بذاته. وكان نتاج جمع من الكتب في الحدود النحوية، التي لم تقف على حدود معلومة ومكتوبة، بل تعدى ذلك إلى التأثير بالرؤى الفلسفية والمنطقية التي ظهرت في الحدود منتصف القرن الثالث الهجري. ولا نعني بوجود هذه المؤثرات الخارجية في النحو العربي، أن هذا النحو كان نحواً تقليدياً خالصاً لمصادر هذه المؤثرات: فلقد استطاع النحاة العرب أن يقيموا نظاماً نحوياً شاملاً تأثروا بغيرهم في بعض مواضعه، وكانوا على أصالة تامة في مواضع كثيرة أخرى (وتعد ألفية ابن مالك واحدة من تلك المؤلفات المشهورة في النحو العربي، التي حافظت على أسس العربية، فهي من أهم المصادر التي عرفت لدى النحويين، ولأجل ذلك أهتم العلماء بشرحها وتحليل مادتها، ومنها شرح الأشموني وابن عقيل وابن هشام وغيرهم كثير، ومنهم النحوي البارع ابن طولون. الذي كان شرحه من أروع شروحات الألفية، لسعة علمه وبراعة استدراكاته وتحقيقاته. ولأهمية الحدود النحوية في العلوم، وأهمية الألفية وشروحها، وغزارة علم ابن طولون، واستدراكاته وتعليقاته. ما جعلني الخوض في نهر من أنهار هذا العالم الكبير. واقضت طبيعة بحثي أن يكون من ثلاثة مطالب. تكلمت في أوله عن مفهوم الحد عند اللغويين والنحويين والمنطقيين. وجعلت الثاني عن منهجية ابن طولون في إيراد الحدود النحوية. وخصصت الثالث لتحليل مختارات من حدود ابن طولون ومدى تأثيرها بالمنطق الأرسطي. وختاماً أسأل الله العلي القدير أن يوفقتي لما يحب ويرضى، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يجنبني الخطأ والزلل إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المطلب الأول: (مفهوم الحدود)

إن علماء اللغة ابتدأوا التأليف النحوي بمناهج متعددة، وأساليب متنوعة، فألفوا كتب عدة، في الأصول والمتون، وشروح المتون والأراجيز الشعرية العلمية والأدوات النحوية وغيرها. والحدود النحوية كانت واحدة من تلك المؤلفات النحوية الكبيرة، إلا أننا يمكن أن نلاحظ فيها عملاً مخالفاً لمناهج المؤلفات الأخرى، حيث أتم العمل فيها على الاختصار والإيجاز على حد المصطلحات للأبواب والفصول. ولقد كثر استعمال مصطلح الحدود في اللسان والتراث العربي، حتى صار لهذا المصطلح دلالات متنوعة بين العلوم المختلفة فله (دور كبير في تركيب العلوم فهو الأداة التي يتم الاعتماد عليها في اختيار الف باء الحدود في هذا العلم أو ذلك)^٢. وتتجلى أهمية دراسة الحدود بكونها المنطلق في دراسة النحو العربي، وقد عده أحد الباحثين كالقواعد فقال: (الحد أو التعريف كالقواعد لأنها تتضمن قواعد كلية، وكل ما وجد فيه قيود التعريف كان داخلاً في المعرف، فهي حكم كلي ينطبق على جميع أفرادها لتعرف أحكامه من هذه الجملة)^٣. يقول العلامة القرافي: (إذا اختلفتم في الحقائق فحكموا الحدود)^٤. وعده ابن القيم من أشرف العلوم فقال: (فمن أشرف العلوم وأنفعها علم الحدود، ولا سيما حدود المشروع المأمور والمنهي، فأعلم الناس أعلمهم بتلك الحدود حتى لا يُدخِلَ فيها ما ليس منها، ولا يخرج منها ما هو داخل فيها)^٥. ويقول الإمام الجويني: (حق على كل من يحاول الخوض في فن من فنون العلوم أن يحيط بالمقصود منه وبالمواد التي منها يستمد ذلك الفن وبحقيقته وفنه وحده إن أمكنت عبارة سديدة على صناعة الحد، وإن عسر فعليه أن يحاول الدرك بمسلك التقاسيم)^٦. ولمصطلح الحد معانٍ مختلفة في العلوم ك: (اللغة، والنحو، والفلسفة والمنطق، وأصول الدين، والتفسير، والهندسة، والطب). ولكني سأكتفي بمعانيه عند اللغويين والنحويين والمنطقيين، لأنه ما يهنا في بحثنا ومجال عملنا.

أولاً: الحد عند اللغويين: أقول ابتداءً إن معاني الحدود اللغوية أسبق ظهوراً من المعاني الأخرى، فقد وجدت اتفاق اللغويين على مفهوم الحد ودلالته، الأمر الذي لم أجده عند غيرهم من العلماء. جاء معنى الحد في معجم العين على أنه: (فصل ما بين كِلَيْ شَيْئَيْنِ حَدٌّ بَيْنَهُمَا. وَمُنْتَهَى كِلَيْ شَيْءٍ حُدُّهُ.. وَحُدُودُ اللَّهِ: هِيَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي بَيْنَهَا وَأَمْرٌ أَنْ لَا يُتَعَدَّى فِيهَا)^٧. وورد عند ابن فارس: (حَدَّ الْحَاءُ وَالذَّالُّ أَضْلَانٌ: الْأَوَّلُ الْمَنْعُ، وَالثَّانِي طَرْفُ الشَّيْءِ. لَا فَالْحَدُّ: الْحَاجِرُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ.... وَسَمِيَ الْحَدِيدُ حَدِيدًا لِامْتِنَاعِهِ وَصَلَابَتِهِ وَشِدَّتِهِ)^٨. وفي المحكم: (الْحَدُّ: الْفُضْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لِئَلَّا يَخْتَلَطَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ أَوْ لِئَلَّا يَتَعَدَّى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ وَجَمْعُهُ حُدُودٌ)^٩. وورد في لسان العرب: (الْحَدُّ: الْفُضْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لِئَلَّا

يَخْتَلِطُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ أَوْ لِئَلَّا يَتَعَدَّى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَجَمَعَهُ حُدُودٌ. وَفَصَلُ مَا بَيْنَ كُلِّ شَيْئَيْنِ: حَدٌّ بَيْنَهُمَا. وَمُنْتَهَى كُلِّ شَيْءٍ: حُدُّهُ^{١٠}. وفي تاج العروس: (الحَدُّ: تَمْيِيزُ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ... وَحَدَّ الشَّيْءَ مِنْ غَيْرِهِ يَحُدُّهُ حَدًّا وَحَدَّهُ مَيَّزَهُ، وَحَدَّ كُلَّ شَيْءٍ مُنْتَهَاهُ، لِأَنَّهُ يَزُدُّهُ وَيَمْنَعُهُ عَنِ التَّمَادِي، وَالْجَمْعُ الحُدُودُ)^{١١}. إذن يمكن التوصل إلى مفهوم الحد عند اللغويين بأنه: (إعلام عن حدود شيء بذكر خواصه التي تميزه عن غيره)^{١٢}.
ثانيا: الحد عند النحويين: النحو علم كباقي العلوم يحتاج الى وضع لقواعده وأساسه المميزة، وتجميع حقائقه وأصوله في ألفاظ تختص به وحده. وقد اتفق أغلب الباحثين المحدثين على أن وضع علم الحدود النحوية مقترن بكتاب سيبويه^{١٣}. وقد ضم كتاب سيبويه عددا من الحدود كان نهجه فيها: (منهج الفطرة والطبع، يدرس أساليب في الأمثلة والنصوص، ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ، أو كثرة وقلة، لا يكاد يعرف معرفة أو يلتزم مصطلحا)^{١٤}. وقد كان نهجه في الحدود معتمدا على الوصف والتمثيل^{١٥}، وذكر العلامة دون رسم صورة متكاملة للمحدود. وكان سيبويه يمزج بين المصطلح والحد حينما يذكر العنوان مشروحا كما في قوله: (هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منونا)^{١٦}. ويصف الدكتور شوقي ضيف منهج سيبويه فيقول: (كأنه هو الذي وضع في النحو فكرة التعريف للأبواب تعريفا جامعا، يجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة)^{١٧}. ولقد وصف الدكتور مازن المبارك حدود سيبويه بالاستقرائية فذكر أنه: (لا يعرف الشيء بتعيينه شأن فقهاء الاحناف الذين يعتمدون على الأمثلة الجزئية في الدلالة على ما يريدون)^{١٨}. وإذا تتبعنا حدود النحاة بعد سيبويه، نجدهم قد ساروا على نهج سيبويه في الوصف والتمثيل، بعيدا عن وصف الحقيقة والماهية. فإذا وقفنا على حد الاسم عند الكسائي نجده يقول باختصار: (الاسم ما وصف)^{١٩}. والفراء يقول: (الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام)^{٢٠}. وعرفه الأخفش بأنه: (ما يحسن فيه ينفعني ويضرني فهو اسم). ولا يختلف وصفه عند المبرد فعرّفه بقوله: (أما الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك)^{٢١}. وما يفهم من التعاريف السابقة أن غاية النحاة الأوائل، هو استقراء القاعدة النحوية بالوصف والتمثيل وهي: (تمييز المحدود من غيره مما قد يختلط به أو يشترك معه... أو علامات تميزه عن غيره وتوضحه عن سواه)^{٢٢}. ثم تطورت مرحلة الحدود النحوية مع ظهور حركة الترجمة عند العرب في القرن الثالث الهجري إلى التأثر بالفلسفة والمنطق، ومع ظهور التأثر بدأت المرحلة الثانية في صياغة الحدود النحوية، تلك المرحلة التي تميزت بسيادة النزعة المنطقية عليها، فتغيرت غاياتهم - أعني النحويين - من الحدود فبعد إن كانت غايتهم تمييز المحدود من غيره تعدوا ذلك إلى تصوير (ماهية) المحدود ببيان حقيقته)^{٢٣}. ويتضح تأثير النحاة بالمنطق والفلسفة في اعتراض ابن عصفور على الزجاجي في تعريفه للاسم فقال الزجاجي: (الاسم ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل أو المفعول به)^{٢٤}. فاعترض ابن عصفور وقال: (هذا الحد ليس جامعا من شرط الحد أن يكون جامعا لأنواع المحدود وحتى لا معناه). شيء، مانعا لما هو غير المحدود أن يختلط بالمحدود)^{٢٥}. وبنظرة على حدود ابن هشام يتضح التأثر جليا على حدوده النحوية ومنها تعريفه للمفرد بقوله هو: (ما لا يدل جزؤه على جزء معناه)^{٢٦}.

• وهذه نماذج من تعريفات الحد عند النحويين: قال الزجاجي: (هو الدال على حقيقة الشيء)^{٢٧}. وقال العكبري: (اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء، وهذا حد صحيح لأن الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود)^{٢٨}. وذكر في موضع آخر: (والقصد من الحد تمييز المحدود عما يشاركة)^{٢٩}. وذكر ابن يعيش: (أعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء، وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيا حدوه بحد، يحصل لهم الغرض المطلوب،... وهذه طريقة الحدود؛ أن تأتي بـ (الجنس القريب)، ثم يقرن به جميع (الفصول)، فـ (الجنس) يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب أدل منه على حقيقة المحدود، لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، و (الفصل) يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة)^{٣٠}. ويقول ابن الحاجب: (وأعلم إن الحدود النحوية الألفاظ المفردة، باعتبار التركيب ونفيه، والمركبة باعتبار التركيب، وإنما يتميز بما جعله الواضع مدلولاً، وليس لها في أنفسها حقائق يتميز بها باعتبار معانيها سوى ما ذكرت من المعاني المختلفة بسبب الوضع، فيقدر ما جعلته موضوعا له، كأنه ذاتي له، وتحد على تقدير ذلك)^{٣١}. وعرفه الجرجاني بأنه: (قول دال على ماهية الشيء... قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز)^{٣٢}. ويقول الفاكهاني: (ما يميز الشيء عن ما عده ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا)^{٣٣}.

ثالثا: عند الفلاسفة والمناطق: كثرت الدراسات التي بحثت عن العلاقة بين الدرس العربي والمنطق اليوناني^{٣٤}. ويميز الدارسون في العلاقة بينهما بين مرحلتين، فتبدأ المرحلة الأولى مع نشأة النحو العربي ومنتهاه في مطلع القرن الثالث الهجري، وهذه المرحلة النحوية اختلف الباحثون من العرب والمستشرقين في مدى تأثير المنطق اليوناني على نشأة النحو العربي^{٣٥}. وأما المرحلة الثانية التي بدأت في القرن الثالث الهجري، فيتفق الباحثون في هذه المرحلة على تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني، حيث ظهرت الفلسفة العربية في المشرق العربي، وكان لها أثرا واضحا على العلوم العربية، و نتج عن هذا التأثر مجموعة من المصطلحات الفلسفية والمنطقية، كان الحد واحدا منها. ويظهر ذلك في قول

الزجاجي (٣٣٧ هـ)، عن ابن كيسان (٢٩٩ هـ) وهو يتكلم عن حد الفاعل: (وحده في الكتاب المختار؛ بمثل ما الذي ذكرناه من كلام المنطقيين) ^{٣٦}. ويحدد الدكتور محيي الدين محاسب التأثير في ثلاثة مباحث هي (الحد، والعلة، والاستدلال) ^{٣٧}. وتعد الحدود من الموضوعات المهمة والرئيسية التي يدرسها علماء المنطق إلا أنهم لا يعنون بمشكلات التعريف الخاصة بل يعنون بمشكلاته العامة ^{٣٨}. وهذه جملة من معاني الحد عند المناطقة. يقول أرسطو: (القول الدال على ماهية الشيء) ^{٣٩}. وقد انتقد الباحثون هذا التعريف الحد لأرسطو لأنه لا يمكن لأحد أن يعرف كنه الأشياء ^{٤٠}. ويقول الفيلسوف العربي جابر بن حيان عن الحد هو: (الإحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة، حتى لا يخرج منه ما هو فيه، ولا يدخل فيه ما ليس منه) ^{٤١}. وحده الغزالي بأنه: (القول الجامع المانع) ^{٤٢}. وعند الأمدى: (عبارة عما يقع تميزا للشيء عن غيره (بذاتياته)، كحد الإنسان بأنه الحيوان الناطق) ^{٤٣}. أما ابن رشد فيحده بأنه: (قول يعرف ماهية الشيء بالأمر الذاتية التي بها قوامه) ^{٤٤}. فمن هذه التعاريف يمكن أن نتوصل إلى معنى الحد عند الفلاسفة المناطقة بأنه القول المفصل المعروف للذات بماهيتها أي (بجوهرها) ^{٤٥}. ونجد أن ابن تيمية اعترض على حدود الفلاسفة والمناطقة فقال: (إلى الساعة لا يعلم للناس حد مستقيم على أصلهم، بل أظهر الأشياء الإنسان وحده بالحيوان الناطق عليه الاعتراضات المشهورة وكذلك حد الشمس وأمثال ذلك) ^{٤٦}.

- **الفرق بين الحد والتعريف:** يفرق الفلاسفة والمناطقة بين الحد والتعريف بقولهم: (إن الأول يدل على ماهية الشيء ويتركب من الجنس والفصل) ^{٤٧}. أما التعريف: (لا يقصد منه إلا تحصيل صورة الشيء في الذهن أو توضيحها فكل حد تعريف وليس كل تعريف حدا تاما بل قد يكون حدا ناقصا، أو رسما تاما أو غير تام) ^{٤٨}. والنحاة لا يفرقون بين الحد والتعريف فكلاهما عند النحاة بمعنى واحد ^{٤٩}. لذلك كثيرا ما نجدهم يتسامحون في تعبيراتهم، فيقولون: (تعريف المبتدأ)، و(حد المبتدأ)، والمقصود واحد ^{٥٠}. علما أن هناك فرقا بينهما، فالتعريف أعم من الحد ويسميه المناطقة بقول الشارح وذلك لشرحه الماهية ^{٥١}. (وإذا كان التعريف حدا لا يجوز دخول (أو) الترددية فيه لأنه تعريف بالحقائق والذاتيات وهي حقيقة واحدة ولا تتردد في ماهية الشيء. فلا يقال - الكلمة قول مفرد أو غيره) ^{٥٢}. والتعريف مقصد التصورات فللمنطق تصورات وتصديقات ولكل منهما مبادئ ومقاصد، فمبادئ التصورات (الكليات الخمسة)، ومقاصدها (المعرف) ^{٥٣}.
- **أحوال العلماء في الحدود:**

- ١- من العلماء من غض الطرف عن الحدود ولم يهتم بها واكتفى بما حده الآخرون، فلا يسأل هل أن جزئيات القاعدة مكتملة أو غير مكتملة.
 - ٢- وبعض من العلماء تغالى فيها وجعلها هي الغاية والأساس وصار يريد على أصحاب الحدود ويصحح كلامهم، فغفل عن المقصود من الحدود، وهو بيان القاعدة الكلية للباب.
 - ٣- ومن العلماء من توسط المسألة وجعل الحد وسيلة لإدراك العلم وفهمه، وهو المراد والمطلوب من الحد.
- ## المطلب الثاني: منهج ابن طولون في الحدود:

ذكرت سابقا إن النحويين الأوائل لم يتأثروا في حدودهم النحوية بالمنطق الأرسطي، وإنما لم تصبغ بالمنطق الأرسطي إلا في منتصف القرن الثالث الهجري. واهتم كثير من النحاة بالشكل المنطقي للحد أكثر من محتواه، ما دفعهم إلى احتدام الخلاف في وجهات النظر. واعترض ابن تيمية على النحاة هذا المنحى فقال فيهم: (إن النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود ذكروا للاسم بضعا وعشرين حدا وكلها معترض على أصلهم، وقيل أنهم ذكروا للاسم سبعين حدا لم يصح منها شيء كما ذكر ابن الأنباري المتأخر) ^{٥٤}. وكان ابن طولون واحد من أولئك النحاة الذين تأثروا في حدودهم النحوية بالمنطق الأرسطي، كما كان يتنوع ويتفنن بأساليب عديدة في إيراده الحدود، ولم يخلو باب من أبواب النحو إلا وذكر معه نوع من أنواع الحدود. ونلاحظ في منهجه للحدود النحوية ما يأتي:

- ١- كان ابن طولون يذكر تعاريف متعددة ومتنوعة للنحويين والمتكلمين واللغويين، ومما جاء على هذا الوجه تعريفه للكلام ^{٥٥}، حيث أنه ذكر تعريفا للغويين والمتكلمين والنحويين وكل ذلك لم يكن اعتباطيا ولا حشوا للكلام، إنما هو لغاية ذكرتها وحللتها في نماذج التحليل.
- ٢- كان يتنوع ويتفنن في أنواع الحدود، فمرة يذكر التعريف بالحد كتعريفها المبتدأ بأنه: (الاسم صريحا، أو مؤولا، مجردا عن العوامل اللفظية غير المزبدة، محبرا عنه، أو وصفا رافعا لمكتفي به) ^{٥٦}. وبالمثال مرة أخرى مثل قوله عن إعمال المصدر فقال: (يلحق في العمل بفعله نحو) (عجبت من قيام زيد) ^{٥٧}. ومرة أخرى يعرف بالعدد كتعريفه الاستثناء فقال: (وأدوات الاستثناء أربعة أقسام) ^{٥٨}.
- ٣- قد يأتي ابن طولون في بعض الابواب بتعريف لغوي ويكتفي به كتعريفه لجمع التكسير: (والتكسير هو التغيير) ^{٥٩}، ولا يذكر معه حدا نحويا.

٤- وفي بعض المواطن يقوم بإيراد الحد للباب، ثم يذكر الجنس ويخرج فصوله منه كما فعل في باب البديل فقال بعد أن ذكر الحد: (فالتابع جنس يشمل الكل والمقصود بالحكم مخرج للنعت والتوكيد...) ^{٦٠}.

٥- كان يعترض على بعض مصطلحات الأبواب التي بوب بها الناظم أبوابه النحوية، كاعتراضه على مصطلح نائب الفاعل، ونقل كلام أبي حيان الذي اعترض به على ابن مالك في تسميته الباب بنائب الفاعل فقال: (لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك، والمعروف: باب المفعول الذي لم يسم فاعله) ^{٦١}. وفيه إشارة ضمنية من ابن طولون، أنه موافق لاعتراض أبي حيان على ابن مالك ^{٦٢}. ومنه باب المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فقال ابن طولون: (والتبويب ليس لما يتعلق بإعرابه، وإنما هو لبيان اختلاف أحوال الياء، وما أبدل منها، وذلك من أحكام اللغة، لا من أحكام النحو) ^{٦٣}.

٦- لوحظ على ابن طولون أنه كان يأتي بمصطلح المدرستين البصرية، كما في باب التمييز فذكر أنه: (تمييز ومميز، وتفسير ومفسر) ^{٦٤}. فالأول مصطلح بصري (التمييز)، والثاني مصطلح كوفي (التفسير).

٧- وفي أبواب معينة يورد ابن طولون أكثر من تعريف اصطلاحى للباب ومثال ذلك باب همزة الوصل عندما عرف سبب تسميتها فذكر: (أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداءً، وتسقط وصلاً)، وقال عنها أيضاً: (لأن الكلمة التي تتصل قبلها بما دخلت عليه همزة الوصل، لسقوطها). وذكر معنا ثالثاً وهو: (لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن) ^{٦٥}.

٨- وكان ابن طولون في بعض المواطن يذكر حد الباب بالحكم كما عرف العطف فقال يكون: (تارة بالأبتاع فيه مطلقاً أي اللفظ والمعنى، وتارة يكون في اللفظ خاصة) ^{٦٦}.

المطلب الثالث: تحليل نماذج من حدوده وتأثرها بالمنهج الأرسطي:

اخترت في هذا المطلب أبرز الحدود النحوية التي علق واعترض عليها ابن طولون ووقع الخلاف فيها بين النحاة. ومنها:

❖ **المسألة الأولى: (الكلام والكلمة):** ذكر ابن طولون للكلام ثلاثة تعريفات أولها لغوي فقال: (الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه) ^{٦٧}. وقد سبق ابن هشام ابن طولون في تفصيل الكلام عند اللغويين فقال: (وأما معناه في اللغة فإنه يطلق على ثلاثة أمور: أحدها- الحدث الذي هو التكليم... والثاني- ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المقيد... والثالث- ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظاً أو خطأ أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال...) ^{٦٨}. وجاء في المصباح المنير: (الكلام في أصل اللغة عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم) ^{٦٩}. ثم اعقب ابن طولون بتعريف المتكلمين عن الكلام فقال: (عبارة عن المعنى القائم بالنفس) ^{٧٠}. وهو عند جمع من المتكلمين: المعنى القائم بالنفس، والألفاظ عبارة عنه، وهو المنافي لصفة السكوت والآفة ويسمى الكلام النفساني ^{٧١}. وقد يستغرب بعض الدارسين من بعض النحاة كابن هشام وابن طولون، من إيراد تعريف الكلام عند المتكلمين عندما يعرفون الكلام، ولا شك إن ما يأتون به ليس اعتباطياً ولا حشواً للكلام، فلا بد من غاية تذكر للمجيء بمثل هذه التعريفات في الكتب النحوية. أقول إن الأمة الإسلامية عاشت صراعاً دينياً وعقائدياً متنوعاً الأفكار والوجهات، ومنها الاختلاف في إثبات أسماء الله وصفاته العلا، وكانت واحدة من تلك الصفات المختلف فيها، هي صفة الكلام لله عز وجل (ما بين الكلام الحقيقي والكلام النفسي)، ونتيجة هذا الخلاف قول عن كتاب الله (القرآن الكريم)، في كونه صفة من صفاته جل وعلا، كلاماً قولياً منه عز وجل، أو كلاماً نفسياً، ومن هذا الخلاف نشأت فتنة عظيمة حلت بالأمة الإسلامية ألا وهي فتنة خلق القرآن. ولا يخفى على أحد من أن العلماء الأوائل هم أنفسهم علماء العقيدة والشريعة والنحو كالزمخشري الذي كان من أبرز علماء المعتزلة، وابن هشام الذي كان من أبرز علماء الأشاعرة، وهو حال جميع العلماء، ولا شك أن تلك الخلافات تنتقل بين العلوم في كتبهم ومؤلفاتهم جميعها ولا أريد الإطالة في هذا الموضوع لأن البحث ليس مجاله. ثم عرف ابن طولون الكلام عند النحاة فقال: (لفظ مفيد). وعرف اللفظ بأنه: (في الأصل مصدر لفظت الرحي الدقيق، إذا رمته إلى خارج). وقال عن الإفادة: (في الأصل مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة، والمراد به هنا ما دل على معنى يحسن السكوت عليه من المتكلم على الأصح)، ويحسنه عدُّ السامع إياه حسناً أن لا يحتاج في استقادة المعنى إلى لفظ آخر لكونه مشتقاً على المحكوم به أو عليه. ثم قال: (بين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه) ^{٧٢}. ومعنى العموم والخصوص من وجه: (هو أن يلتقيا في بعض الأفراد وينفرد كل منهما في أفراد أخرى) ^{٧٣}. ثم قال: (وكل شيئين كان كلٌّ منهما أعم من الآخر من وجه، يجعل أحدهما جنساً والآخر فصلاً) ^{٧٤}. والجنس هو: (كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو) ^{٧٥}. والفصل هو: (كلي يقال به على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته كلفظ) ^{٧٦}. ثم ذكر شرط الإفادة في الكلام فقال: (أما في نحو "السماء فوقنا" و "الأرض تحتنا" فالأصح أنه كلام،.... لاشتماله على النسبة التامة) ^{٧٧}. ويقصد بالنسبة التامة: (تعلق أحد الطرفين بالآخر، بحيث يصح السكوت عليه ثبوتاً كان أو انتقاء) ^{٧٨}. ط يقول

السيوطي: (وهو يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله، قولان: أحدهما نعم، وجزم به ابن مالك، فلا يسمى نحو (السماء فوق الأرض))، كلاماً. والثاني: لا، وإلا كان الشيء الواحد كلاماً وغير كلام إذا خوطب به من يجهله، فاستفاد منه، ثم خوطب به ثانياً^{٧٩}. ثم قال ابن طولون: ((كاستقم)) من تمام الحد... لا من تتميم الحد^{٨٠}. والحد التام يقصد به: (التعريف بجميع ذاتيات المعرف ويقع بالجنس والفصل القريبين، فيبدأ بإيراد الجنس الأقرب، ثم يتبع بالفصول الذاتية كلها)^{٨١}. والجنس ثلاثة أنواع كما يذكره المناطقة: (جنس بعيد مثل جوهر، ويسمى جنس الأجناس إذ لا جنس فوقه، وجنس وسط، وهو الذي يكون جنساً لما تحته ونوعاً لما فوقه، وجنس قريب، وهو الذي لا جنس تحته بل تحته أنواع^{٨٢}، والثالث هو الجنس الذي قصده ابن طولون في قوله بالجنس والفصل القريبين. ثم انتقل ابن طولون إلى تعريف (الكلمة)، فقال: (الكلمة قول مفرد)^{٨٣}. وهو في حده هذا خالف حد الناظم الذي قال: (الكلمة لفظ مستقل دالٌّ بالوضع تحقيقاً أو تقديراً، أو منوي معه كذلك)^{٨٤}. واعترض أبو حيان على هذا التعريف وعده بانه غير جامع ولا مانع، لأنه يدخل في هذا الحد "الكلام" عند من يرى أن دلالاته وضعية^{٨٥}. ورد ناظر الجيش بقوله: (الكلام ليست دلالاته وضعية على الأصح)^{٨٦}. ونجد أن ابن طولون قد تابع ابن هشام في تعريفه بـ: (قول مفرد)^{٨٧}. واعترض النحاة على ابن هشام عدم اشتراطه الوضع في حد الكلمة، ورد ابن هشام قولهم واشترطهم فقال: (إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع، ومهمل؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع)^{٨٨}. وعلا عدوله عن اللفظ إلى القول بقوله: (لأن اللفظ) جنس بعيد... و(القول) جنس قريب... واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيب عند أهل النظر)^{٨٩}. وأقول إن هذا التعليل الذي ذكره ابن هشام في عدوله من اللفظ إلى القول لاختياره الجنس القريب بدلاً من الجنس البعيد وعده معيباً عند أهل النظر. كلام غير دقيق وغير صحيح، لأن النحاة عندما ذكروا الجنس البعيد في حد الكلمة وهو (اللفظ)، جاؤوا معه بالفصل وهو (الوضع)، وإذا جاء الحد على هذه الشاكلة فلا يعد معيباً عند أهل النظر أو أهل المنطق، ويسمى بالحد الناقص ويقصد: (التعريف بالفصل القريب، أو الجنس البعيد والفصل القريب)^{٩٠}. وعد السيوطي أحسن تلك التعريفات للكلمة هو: (قول مفرد مستقل، أو منوي معه)^{٩١}. ثم ذكر ابن طولون أن بين: (الكلمة والكلمة عموم وخصوص مطلق)^{٩٢}. ويقصد به: (أن يصدق أحدهما على جميع أفراد الآخر دون العكس)^{٩٣}. والتأثر المنطقي واضح في حدود النحاة وابن طولون، وقلما يخلو حد من حدود النحويين من الاعتراض المنطقي. على العكس من تعريفات القدماء الذين كانوا يكتفون بوصف الشيء بغض النظر عن هذه الاحترازمات المنطقية والاعتراضات على الحدود، ويصف ابن هشام حدود القدماء بأنها: (ليست حقيقية، يراد بها الكشف التام طعن حقيقة المحدود، وإنما الغرض بها تمييز الشيء ليعرف أنه صاحب الاسم)^{٩٤}.

❖ المسألة الثانية: المبتدأ والخبر:

أولاً: المبتدأ: قال سيبويه: (كل اسم ابتدئ لئيني عليه كلام، والمبتدأ والمبنى عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومُسند إليه)^{٩٥}. وقال ابن السراج: (المبتدأ هو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدئان، دون الفعل ويكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه)^{٩٦}. ولكن الزمخشري عرف المبتدأ والخبر بحد واحد فقال: (هما الاسمان المجردان للإسناد)^{٩٧}، واعترض عليه ابن الحاجب لجمعه بين ماهيتين في حد واحد فقال: (لا يستقيم أن يحد مختلفان بحقيقة واحدة، فكما يمتنع أن يقال الإنسان والفرس جسم متحرك، ويقصد به تحديدهما، فكذلك هذا، فإن زعم أنه حد باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام، وهو كون كل واحد منهما مجرداً عن العوامل لم يستقم إلا على تقدير أن يذكر باسميهما من تلك الجهة العامة، مثال ذلك أن نقول: الحيوان جسم متحرك؛ فيدخل فيه الإنسان، والفرس؛ فإن إطلاق الأخص باعتبار مجرد الأعم خطأ، كإطلاق الإنسان على الفرس باعتبار كونه حيواناً؛ لأنها دلالة تضمن، وهي غير مستعملة)^{٩٨}. وحاول ابن طولون أن ينجو بحده من مثل تلك الاعتراضات فقال: (هو الاسم صريحاً، أو مؤولاً، مجرداً عن العوامل اللفظية غير المزيدة، مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به)^{٩٩}. ولكنه اعترض عليه اعتراضاً آخر وهو أن المبتدأ على قسمين ذو خبر، ووصف رافع لما يعني عن الخبر، وهذا الحد جمع بين نوعي المبتدأ في حد واحد^{١٠٠}. وكلٌّ من المبتدئين ماهية بنفسه، ولا يمكن حد ماهيتين في ماهية واحدة. وكان أفضل تلك التعريفات التي وقفت عليها هو تعريف ابن الحاجب، لأنه ذكر حد المبتدأ بنوعيه فقال: (فالمبتدأ: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر مثل (زيد قائم)، و (ما قائم الزيدان)، و (أقائم الزيدان)، فإن طابقت مفرداً جاز الأمران)^{١٠١}. وقد بين الرضي في شرح الكافية ما حده ابن الحاجب فقال إن: (المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حد، لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيطان في الماهية لم يجتمعا في حد واحد)^{١٠٢}. ولكنني بعد متابعة حد النحاة وجدت معنى حدهم للمبتدأ يراد منه إيراد الماهية الجنسية ويقصد

بها: (التي لا تكون في أفرادها على التسوية)^{١٠٣}. بخلاف الماهية النوعية وهي التي يقصد بها: (التي تقتضي من أفرادها ما تقتضيه من فرد آخر)^{١٠٤}. وهي الماهية التي قصدها الرضي عندما وصف ماهية الحد التي لا تنطبق على الأغلب لما قصده النحاة في حدهم.

ثانياً: الخبر: قال ابن السراج: (الاسم الذي يستقيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً وبالخبر يقع التصديق والتكذيب)^{١٠٥}. قال ابن مالك في الألفية: (والخبر الجزء المتمم للفائدة)^{١٠٦}. وعلق المرادي على تعريف ابن مالك بتعليق المعترض فقال: (فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح، لأنه صادق على الفعل وعلى الفاعل، والحرف أيضاً. فإن قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقاً فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية، ويدل على ذلك أمران: أحدهما: أن الباب موضوع لها. والثاني: تمثيله (كالله بر والأيادي شاهده)، فلم يدخل تحت كلامه الفعل ولا الفاعل ولا الحرف أيضاً لأنه يكون أحد جزئي الجملة الاسمية)^{١٠٧}. وابن طولون اعترض على حد ابن مالك والظاهر من كلامه أنه لم يعباً لتوضيح المرادي فقال عن حد الخبر: (هو الجزء الذي تمت به أو بمتعلقه الفائدة التامة، مع مبتدأ غير الوصف المذكور)^{١٠٨}. ثم قال: (فخرج بذكر المبتدأ فاعل الفعل نحو (زيد) من قولك: (قام زيد)، فإنه وإن حصلت به الفائدة، لكنه ليس مع المبتدأ بل مع الفعل. وخرج بقولنا: (غير الوصف)، فاعل الوصف المذكور، نحو (الزيدان)، من قولك: (أقائم الزيدان)، فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه مع مبتدأ غير الوصف المذكور، فلا يكون (الزيدان)، خبراً، بل فاعلاً سد مسد الخبر. وبهذين القيدتين سلم الحد للخبر، بخلاف قول الناظم -ويقصد ابن مالك- فإنه يرد عليه فاعل الفعل، وفاعل الوصف)^{١٠٩}. ولم يكن السبق في هذا التعريف لابن طولون فقد وجدت ابن هشام ذهب إلى مثل هذا التعريف والاعتراض^{١١٠}.

❖ **المسألة الثالثة: الفاعل:** قال ابن السراج: (الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيد، ومات عمرو)^{١١١}. وقال ابن جني: (إن الفاعل كل اسم ذكرته بعد الفعل واستندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وإن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء)^{١١٢}. وحد ابن طولون الفاعل بأنه: (الاسم، أو تأويله، المسند إليه فعل، أو ما جرى مجراه، مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل)^{١١٣}. وعلى الرغم من حرص ابن طولون وكثير من النحاة المتأخرين المتأثرين بالمنطق الأرسطي، على أن لا يقعوا في حدودهم بمأخذ منطقية، ولكني وجدت أن ابن طولون وقع بما يسمى عند المناطقية (بالدور) وهو: (تعريف الشيء أو البرهنة عليه بشيء آخر لا يمكن تعريفه أو البرهنة عليه إلا بالأول)^{١١٤}. وفي إشكالية أخرى لحد الفاعل ذكر ابن طولون في باب أقسام الكلمة أنّ من علامات الفعل أن يقبل تاء الفاعل عند شرحه علامات الفعل عند ابن مالك، فقال: (ينجلي الفعل ويتضح عن قسيمه الاسم والحرف بأربع علامات: أحدها: تاء الفاعل)^{١١٥}. وبهذا حدّ الفاعل بأن يصحّ إسناد الفعل إليه، في حين أنّه ذكر أنّ من علامات الفعل أن يقبل تاء الفاعل، أي أن يصحّ إسناده إليها (حيث عرّف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل، وعرّف الفاعل في بابه بأنه الاسم المسند إليه فعل)^{١١٦}. وهكذا وقع فيما يقتضي الدور عند المناطقية في حده الفاعل. لذلك وجدت الخضري في حاشيته حاول الخروج من هذه الإشكالية فقال: (من أسند إليه فعل على جهة القيام به، أو الوقوع منه ثبوتاً أو نفيّاً لا الفاعل اللغوي، وهو من أوجد الفعل؛ لئلا تخرج تاء نحو: مت، وما ضربت، ولا الاصطلاح؛ لئلا تخرج تاء كان وأخواتها، ويلزم الدور بأخذه في تعريف الفعل، ثم أخذ الفعل في تعريفه بأنه الاسم المسند إليه فعل)^{١١٧}. ولكنني بعد استقراي لحدود النحاة للفاعل وجدت أن أسلم حد للفاعل خال من قول الجنس والفصل ومشكلة الدور وغيرها من عيوب الحد عند المناطقية، هو ما ذكره ابن السراج في كتابه الموجز فقال هو: (كل اسم تقدمه فعل)^{١١٨}.

❖ **المسألة الرابعة: المفعول المطلق:** قال ابن طولون: (المفاعيل على المشهور خمسة)^{١١٩}. وهذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين ليس للفعل إلا مفعول واحد وهو المفعول به، وباقيها مشبه بالمفعول به. وزاد السيرافي سادساً سماه المفعول منه، وزاد الجوهري سابعاً سماه مفعولاً دونه. وأنكر أبو حيان هذا الخلاف فقال: (هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة)^{١٢٠}. ويسميه سيويوه: (الحدث والحدثان) وربما سماه (الفعل)^{١٢١}. وعلق ابن يعيش على تسمية سيويوه فقال: (وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون، وربما الفعل من حيث كان حركة الفاعل)^{١٢٢}. وقال الجرجاني: (هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه، أي بمعنى الفعل)^{١٢٣}. وقد اعترض ابن طولون على صاحب الألفية ابن مالك عندما جعل المفعول المطلق مصدراً في حده، فقال ابن طولون: (ذلك إشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان، وليس كذلك، بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو "ضربته سوطاً"، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو "أعجبني ضربه")^{١٢٤}. وفيه رد أيضاً على السيوطي وإن لم يسمه، لأن السيوطي يعد المصدر والمفعول المطلق مترادفين^{١٢٥}. ولا يصح ذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه ولأن: (المصدر أعم مطلقاً من المفعول المطلق، لأن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً وفاعلاً ومفعولاً به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً)^{١٢٦}.

❖ **المسألة الخامسة: الصفة المشبهة:** قال ابن يعيش: (الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جري أسماء الفاعلين)^{١٢٧}. وقال ابن مالك في التسهيل: (وهي الملاقية فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا أو تقديرا، قابلة للملابسة والتجرد، والتعريف والتكثير بلا شرط)^{١٢٨}. وذكر في الكافية: (الصفة المشبهة باسم الفاعل هي المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى)^{١٢٩}. وقال في الألفية: (صفة استحسَن جَرَّ فاعل....)^{١٣٠}. واعترض الابن على أبيه ولم يقبل ابن الناظم هذا الحد من أبيه في الألفية، إذ إنه لا يذهب إلى كون استحسان إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها خاصة تصلح لتعريفها وتمييزها عما سواها، فهو يرى أن ذكرها في الحد يؤدي إلى الدور؛ (لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة المشبهة، فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أن العلم بالمعرّف يجب تقدمه على العلم بالمعرّف)^{١٣١}. والدور هنا، بحسب ما ذكره ابن الناظم، متأتم من أن استحسان إضافة الصفة المشبهة أو الجر بها متوقف على معرفة الصفة المشبهة نفسها، والحكم على الشيء مترتب على تصور الشيء نفسه، فالجر الموصوف بالحسن هنا حكم من أحكام الصفة المشبهة، يجب أن يكون متأخراً عن معرفة الصفة المشبهة ومترتباً عليها^{١٣٢}. وقد دفع ابن مالك ما وقع من توهم الدور في هذا الحد، فعد الاستحسان فيه ليس متوقفاً على العلم بكونها صفة مشبهة فقال: (بل على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حُوّل الإسناد عنه لم يقبح، ولم يُلبس، فيستحسن حينئذٍ الجرّ، وإن لم يُعلم بأنها تسمى بذلك، فلا دَوْر)^{١٣٣}. وتابع ابن طولون ابن الناظم في هذا الاعتراض ولذلك نجده حد الصفة المشبهة بغير حد ابن مالك فقال ابن طولون: (ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدث)^{١٣٤}. واستمر ابن طولون في اعتراضه على حد ابن مالك فقال: (وفهم من قوله "استحسن" أن ذلك موجود في اسم الفاعل، إلا أنه غير مستحسن، نحو "كاتب الأب". وفيه خلاف ومذهب الناظم جواز. وفهم منه أيضاً أن الجر بها غير لازم، بل يجوز الرفع والنصب). ويذكر النحويون أن رفع الاسم هنا هو الأصل؛ ((لأنه فاعل في المعنى؛ إذ الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه، ولكنك أردت المبالغة فحوّلت الإسناد إلى ضمير (زيد)، فجعلت (زيداً) نفسه حسناً، وأخرت الوجه فضلاً، ونصبت على التشبيه بالمفعول به؛ لأن العامل، وهو (حسن))، طالب له من حيث المعنى؛ لأنه معموله الأصلي)^{١٣٥}. وعندما جعلوا الاسم بعد الصفة المشبهة فاعلاً في المعنى، جاز فيه الجرّ بإضافتها إليه، وهي خاصية للصفة المشبهة عن اسم الفاعل، فحسنوا حدّ ابن مالك في ألفيته^{١٣٦}. وأما الخلاف الذي أشار إليه ابن طولون في (كاتب الأب)، وذكر أن الناظم أجازه، وكلام ابن طولون يفهم منه أنه مخالف لابن مالك فيما ذهب إليه، فيقول النحاة إن كان اسم الفاعل لازماً وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساعت إضافته إلى ما هو فاعل في المعنى نحو: (زيد قائم الأب)، بالرفع والنصب والجر على حد (الحسن الوجه)، وإن كان متعد بحرف جر، فالجمهور يمنعه والاختش وابن عصفور يجوزانه، وأن كان متعد لواحد فالجمهور يمنعه، والفارسي يجيزه مطلقاً وابن مالك يجيزه بقيد أمن اللبس وعند ابن عصفور الجواز إذا حذف مفعوله اقتصاراً. وإن تعدى لأكثر من واحد لم يجز جعله كالصفة^{١٣٧}. وختام ذلك كله أن ما حده القدماء غايته وصف الشيء وتقعيد المسألة، ولم يعبئوا بأنواع الحدود وإشكالياتها، واهتم المتأخرون بالجامع والمانع في الحدود وأن لا يكون في حدهم نوع من الاعتراض المنطقي؛ مع أنهم لم يسلموا من ذلك ووقعوا فيما جمعوا وامتنعوا كما رأينا ذلك في التحليلات، وكثرت الاعتراضات والخلافات والانتقادات فيما بينهم، وخرجوا عن الغاية المرجوة من الحد والتعريف، والسبب في ذلك برأي هو الترف العلمي والفكري عند الأكابر والأفاضل من العلماء.

نتائج البحث:

- ١) كتب النحاة القدماء كتب تقعيد لا كتب مصطلحات؛ لاهتمامهم بالسماع وجمع اللغة، وتقعيد المسائل وتأسيسها.
- ٢) شرح ابن طولون للألفية لا يقل أهمية عن شروح من سبقوه من النحاة الذين شرحوا الألفية، لأن المتطلع على سيرته يجد سعة علمه ورسالة فهمه، لا سيما ظهور ذلك جلياً واضحاً في شرحه للألفية.
- ٣) إنماز منهجه بالتنوع والدقة والرسالة، فنجده يوصل ما يريد إما بالتصريح أو التلويح مع تأدبه في الاعتراض والرد.
- ٤) أثناء متابعتي لمنهج ابن طولون، وجدته ذا منهج علمي مستقل مرن، يخلو من التقليد الأعمى، يرجح ويختار حتى لو خرج عن مذهبه النحوي، والتجرد والموضوعية هي من أبرز سماته.
- ٥) إن الحدود النحوية لم تصيغ بصيغة المنطق الأرسطي صيغة واضحة إلا في نهايات القرن الثالث الهجري.
- ٦) اهتم كثير من النحاة المتأخرين بالشكل المنطقي للحد أكثر من محتواه.
- ٧) إن كثيراً من النحاة يعترضون وينتقدون حدوداً لأسباب يذكرونها ثم لا يلبثون أن يخرقوا تلك الأسباب.
- ٨) تأثر ابن طولون الواضح بالمصطلحات المنطقية، كالجنس، والفصل، والماهية، والحد التام وغير التام، ومن ذلك الكثير.

الهوامش:

- ١ الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ص ٧ .
- ٢ دراسات في علم المنطق عند العرب ص ١٢٦ .
- ٣ الحدود النحوية في التراث ص ٤ .
- ٤ الفروق ج ٤ ص ٢٠٠ .
- ٥ الفوائد ص ١١٣ .
- ٦ البرهان للجويني ج ١ ص ٧٧ .
- ٧ العين ج ٣ ص ١٩ .
- ٨ معجم مقاييس اللغة ج ٢ ص ٣ .
- ٩ المحكم والمحيط ج ٢ ص ٥٠٤ .
- ١٠ لسان العرب ج ٣ ص ١٤٠ .
- ١١ تاج العروس ج ٨ ص ٨ .
- ١٢ الحدود النحوية في التراث ص ٢ .ك
- ١٣ ينظر الدرس النحوي عند العرب ص ٣٤٩ .
- ١٤ سيبويه إمام النحاة ص ١٥٨ .
- ١٥ ينظر الدرس النحوي عند العرب ص ٣٤٩ .
- ١٦ الكتاب ج ١ ص ١٦٢ .
- ١٧ المدارس النحوية ص ٦٤ .
- ١٨ النحو العربي ص ١١٦ .
- ١٩ الحل في إصلاح لخلل ص ٦١ .
- ٢٠ المصدر نفسه ٦١ .
- ٢١ المقتضب ج ١ ص ٣ .
- ٢٢ تقويم الفكر النحوي ص ٨٦ .
- ٢٣ ينظر تقويم الفكر النحوي ص ٨٣ ص ٨٧ .
- ٢٤ الجمل ص ٢ .
- ٢٥ شرح جمل الزجاجي ج ١ ص ٩٠ .
- ٢٦ قطر الندى ص ٢٢ .
- ٢٧ الإيضاح في علل النحو ص ٤٦ .
- ٢٨ اللباب في علل البناء ج ١ ص ٤٥ .
- ٢٩ مسائل خلافية في النحو ص ٤٦ .
- ٣٠ شرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٧٠ .
- ٣١ شرح الوافية ص ١٢٣ .
- ٣٢ التعريفات ص ٨٣ .
- ٣٣ شرح الحدود النحوية ص ١٧ .
- ٣٤ ينظر تقويم الفكر النحوي ص ٨٦ .

- ٣٥ ينظر الاعتراض المنطقي ص ١٥ .
 ٣٦ الإيضاح في علل النحو ص ٤٨ .
 ٣٧ الثقافة المنطقية في نحو العربي ص ٤٩ .
 ٣٨ ينظر الحدود النحوية في التراث ص ١٠ .
 ٣٩ أرسطو سلسلة المنطق ص ٥٧٨ .
 ٤٠ ينظر الحدود النحوية في التراث ص ٨ .
 ٤١ الحدود النحوية لجابر بن حيان ص ١٦٥ .
 ٤٢ معيار العلم للغزالي ص ٢٨١ .
 ٤٣ المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ص ٣٢٠ .
 ٤٤ رسائل ابن رشد الفلسفية ص ٦٦ .
 ٤٥ ينظر الحدود النحوية في التراث ص ٩ .
 ٤٦ الرد على المنطقيين ص ٣٦ .
 ٤٧ المعجم الفلسفي ص ٣٠٥ .
 ٤٨ المصدر نفسه ص ٣٠٥ .
 ٤٩ ينظر السلم المرونق ص ٢٢ .
 ٥٠ طرق الاستدلال ومقدماتها ص ١٧٢ .
 ٥١ حاشية إيساغوجي ص ٦٠ .
 ٥٢ السلم المرونق ص ٢٢ .
 ٥٣ حاشية إيساغوجي ص ٦٠ .
 ٥٤ الرد على المنطقيين ص ٤١ .
 ٥٥ ينظر شرح ابن طولون ج ١ ص ٤٠ .
 ٥٦ المصدر نفسه ج ١ ص ١٧٥ .
 ٥٧ ينظر شرح ابن طولون ج ١ ص ٤٨٩ .
 ٥٨ ينظر المصدر نفسه ج ١ ص ٣٩١ .
 ٥٩ المصدر نفسه ج ٢ ص ٣٠٦ .
 ٦٠ المصدر نفسه ج ٢ ص ٩٩ .
 ٦١ التصريح على التوضيح ج ١ ص ٢٨٦ .
 ٦٢ ابن طولون ج ١ ص ٣٢٧ .
 ٦٣ المصدر نفسه ج ٢ ص ١٢٧ .
 ٦٤ المصدر نفسه ج ١ ص ١٢٤ .
 ٦٥ ينظر شرح ابن طولون ج ٢ ص ٤٠٥ .
 ٦٦ شرح ابن طولون ج ٢ ص ٧٨ .
 ٦٧ ابن طولون ج ١ ص ٣٩ .
 ٦٨ ينظر شذور الذهب ص ٢٧ .
 ٦٩ المصباح المنير ج ٢ ص ٥٣٩ .
 ٧٠ ابن طولون ج ١ ص ٤٠ .
 ٧١ ينظر الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ١ ص ٧١ .

- ٧٢ شرح ابن طولون ج ١ ص ٤٠.
- ٧٣ السلم المرونق ص ١٦.
- ٧٤ ينظر ابن طولون ج ١ ص ٤٠.
- ٧٥ السلم المرونق ص ١٦.
- ٧٦ السلم المرونق ص ١٦.
- ٧٧ ك ابن طولون ج ١ ص ٤٠.
- ٧٨ المدخل الى دراسة المذاهب ص؟؟
- ٧٩ ينظر قول المحقق ج ١ ص ٤٢، وينظر همع الهوامع ج ١ ص ٣٠.
- ٨٠ ينظر ابن طولون ج ١ ص ٤٣.
- ٨١ ينظر السلم المرونق ص ٢١. الاعتراض المنطقي على الحد النحوي ص ٢٢.
- ٨٢ ينظر السلم المرونق ص ١٧.
- ٨٣ ابن طولون ج ١ ص ٤٥.
- ٨٤ التسهيل ص ٣.
- ٨٥ التذليل والتكميل ج ١ ص ٢٠.
- ٨٦ تمهيد القواعد لناظر الجيش ج ١ ص ١٣٥.
- ٨٧ قطر الندى ص ٢٢.
- ٨٨ المصدر نفسه ص ٢٣.
- ٨٩ ينظر المصدر نفسه ص ٢٣.
- ٩٠ الاعتراض المنطقي ص ٢٢.
- ٩١ همع الهوامع ج ١ ص ٤.
- ٩٢ ابن طولون ج ١ ص ٤٦.
- ٩٣ السلم المرونق ص ١٦.
- ٩٤ النكت على الألفية ج ١ ص ٥٧.
- ٩٥ الكتاب ج ١ ص ٢٧٨.
- ٩٦ الأصول في النحو ج ١ ص ٥٨.
- ٩٧ الإيضاح في شرح المفصل ج ١ ص ١٧٩.
- ٩٨ الإيضاح في شرح المفصل ج ١ ص ١٧٩.
- ٩٩ ابن طولون ج ١ ص ١٧٥.
- ١٠٠ ينظر شذور الذهب ص ١٨٠.
- ١٠١ الكافية في علم النحو ص ١٥.
- ١٠٢ شرح الرضي على الكافية ج ١ ص ٢٢٣.
- ١٠٣ التعريفات ١٩٥.
- ١٠٤ المصدر نفسه ص ١٩٥.
- ١٠٥ الاصول في النحو ج ١ ص ٦٢.
- ١٠٦ ابن طولون ج ١ ص ١٨٠.
- ١٠٧ شرح التوضيح ج ١ ص ٢٧٣.
- ١٠٨ المصدر نفسه جذ ص ١٨٠.

- ١٠٩ ابن طولون ج ١ ص ١٨١ .
١١٠ ينظر أوضح المسالك ج ١ ص ١٩٣ . شذور الذهب ص ٢٣٧ .
١١١ الأصول في النحو ج ١ ص ٧٢ .
١١٢ الخصائص ج ١ ص ١٨٦ .
١١٣ ابن طولون ج ١ ص ٣١٢ .
١١٤ المعجم الفلسفي ٨٥ .
١١٥ ; ابن طولون ج ١ ص ٥٣ .
١١٦ حاشية الصبان ج ١ ص ٥٩ .
١١٧ حاشية الخصري ج ١ ص ٢٣ .
١١٨ الموجز في النحو لابن السراج ص ٢٦ .
١١٩ ابن طولون ج ١ ص ٣٦٤ .
١٢٠ ارتشاف الضرب ج ٢ ص ٢٠١ . وينظر حاشية ابن حمدون ج ٢ ص ١٤٦ .
١٢١ الكتاب ج ١ ص ٣٤ .
١٢٢ شرح المفصل ج ١ ص ١١٠ .
١٢٣ التعريفات ص ٢٢٤ .
١٢٤ ابن طولون ج ١ ص ٣٦٥ .
١٢٥ النكت للسيوطي ص ٢٦٢ .
١٢٦ الأشموني ج ٢ ص ٣٤٠ .
١٢٧ شرح المفصل ج ٦ ص ٨١ .
١٢٨ التسهيل ص ١٣٩ .
١٢٩ شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٤ .
١٣٠ ابن طولون ج ٢ ص ٢٠ .
١٣١ شرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٣ .
١٣٢ ينظر الدور في الحدود ص ٢١٥ .
١٣٣ ينظر شرح التصريح ج ٢ ص ٨١ . و شرح الألفية لابن الناظم ص ١٧٣ .
١٣٤ ابن طولون ج ٢ ص ١٨ .
١٣٥ شذور الذهب ص ٤٠٦ .
١٣٦ ينظر أوضح المسالك ج ٣ ص ٢٢١ .
١٣٧ ينظر همع الهوامع ج ٥ ص ١٠٤ . حاشية الصبان ج ٢ ص ٣ . والخصري ج ٢ ص ٣٥ .